

Distr.: General
12 January 2006

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة التاسعة والأربعون

فيينا، ١٣-١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة:

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

تقديم المساعدة الدولية إلى الدول المتضررة من النقل العابر للمخدرات غير المشروعة

تقرير المدير التنفيذي**

أولاً - مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير بمقتضى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٥، الصادر في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وعنوانه "تقديم المساعدة الدولية إلى الدول المتأثرة بعبور المخدرات غير المشروعة". ويتضمّن النهج الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب "يونوديس") تقديم المساعدة إلى دول العبور في تطوير التشريعات والاجراءات القضائية؛ وتعزيز المهارات التقنية لدى أجهزة إنفاذ القانون؛ وتحسين جمع البيانات من جانب الأجهزة الوطنية لدعم الاستجابة بناء على المعلومات الضرورية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتصدي للمشاكل المرتبطة به؛ وتوفير المعدات

* E/CN.7/2006/1

** يراعي هذا التقرير ما جرى مؤخراً من مشاورات.



اللازمة لعمليات مكافحة على خطوط المواجهة؛ وتوطيد التعاون عبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي؛ وتعزيز المساعدة المقدمة لتطوير التدريب المستدام ذاتيا على اتباع أفضل الممارسات لأجل دوائر الخدمات الحكومية في إنفاذ القوانين.

٢- ويركّز التقرير الحالي على عدّة مبادرات محدّدة يُعنى المكتب بالعمل فيها. وهذه المبادرات تقدّم أمثلة على الدعم العملي الذي تتلقّاه الدول الأعضاء المتأثّرة بعبور المخدّرات غير المشروعة في أقاليمها.

ثانيا- البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات

٣- جرى تصميم البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات لأجل التصدي للخطر الناجم عن استخدام حاويات الشحن البحري الدولي كواسطة لتهريب المخدّرات غير المشروعة وغيرها من السلع المخطورة. علما بأن حجم البضائع المشحونة في الحاويات لا يزال يتضخّم بقدر ملحوظ، حيث تتوقّع له التكهّنات في أوساط الصناعة أن يتضاعف على مدى الفترة ١٩٩٩-٢٠١٢. وفي الوقت الحاضر، يجري استخدام أكثر من ٢٢٠ مليون حاوية بحرية في نقل البضائع بنسبة بلغت ٩٠ في المائة من حجم التجارة العالمية. ومن ثم فإن استخدامها في نقل البضائع غير القانونية، المموّهة في شكل من أشكال التجارة القانونية، بات الآن ظاهرة موثّقة على نحو جيد؛ وفي الوقت نفسه فإن تنامي الوعي الدولي بالأخطار التي تهدّد الأمن الاقتصادي والمدني من جرّاء ذلك أخذ يمارس تأثيرا في كيفية النظر إلى أمن سلسلة التوريد التجاري.

٤- لذا فإن برنامج مراقبة الحاويات التابعة للمكتب "يونوديسي" هو دعامة أساسية في بناء الاستراتيجية الدولية لتعزيز الرقابة على الحاويات، وتحسين الوضع الإجمالي للأمن في سلسلة التوريد التجاري على النطاق العالمي. ويجري حاليا إدخاله في ستة موانئ في أربعة بلدان، بدءا من إكوادور، في مينائي غواياكيل ومانتا، ثم من السنغال في ميناء داكار، ثم غانا (تيما)، ثم باكستان (كاراتشي وبورت قاسم)؛ حيث تم التوقيع على اتفاقات المشاريع مع النظراء في البلدان، وكذلك تلقى التمويل اللازم.

٥- الهدف من البرنامج هو تقديم المساعدة إلى هذه البلدان لإنشاء وحدات مشتركة لمراقبة الموانئ، تضم موظفين مسؤولين عن إنفاذ القانون من أجهزة الشرطة والجمارك وسلطات الموانئ. وسوف تتولّى تلك الوحدات مهمة تحسين المعرفة عن حركة حاويات النقل البحري والرقابة عليها، القاصدة منها والمتوجّهة، بغية استبانة الحاويات المستخدمة

لتهريب العقاقير وغيرها من المهربات. وفي إطار رزمة المساعدة المتوخاة، تُقدّم طرائق عمل حديثة ذات صلة بالتخليص الجمركي وإنفاذ القوانين. تُوفّر أيضا معدات تقنية جديدة، بما في ذلك أدوات تكنولوجيا المعلومات وبرامجها، لأجل دعم وحدات إنفاذ القوانين، إلى جانب النظم الخاصة بمعالجة قضايا النزاهة والمساءلة، ومدونات قواعد السلوك لدى الأجهزة المعنية. والبرنامج يقدّم المساعدة إلى الأفرقة الجديدة لكي تصبح مؤهلة بكفاءة في تقدير المخاطر بفعالية، وكذلك بالمهارات اللازمة لتحديد الأهداف واستبانة الملامح والسمات، وذلك بغية استبانة الحاويات المشتبه فيها بوضوح، لكي تقوم بفحصها دوائر إنفاذ القوانين.

٦- كما إن البرنامج يوجّه انتباهها خاصا إلى تطوير القاعدة المعرفية لدى أجهزة إنفاذ القوانين عن معقّي الشحن والشاحنين والمرسل إليهم، وإلى تحسين التعاون بين القطاع العام (أجهزة إنفاذ القوانين) والقطاع الخاص (الشركات التجارية العاملة في التجارة البحرية). كذلك يُعنى بتعزيز التنسيق بين سلطات إنفاذ القوانين على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك لصون الرقابة على حركة الحاويات أثناء العبور. علما بأن مجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضا باسم المنظمة العالمية للجمارك) هو الوكالة المشاركة في تنفيذ البرنامج مع المكتب، ومن ثم فإنه يجلب إلى هذا البرنامج خبرته التقنية العالمية النطاق في إدارة شؤون الحدود. ويستفيد البرنامج أيضا من إطار المعايير القياسية الخاص بالمنظمة المذكورة، الذي طوّره الأعضاء فيها، لتأمين وتيسير التجارة العالمية. وبمستطاع الوحدات المنشأة حديثا أيضا استخدام نظام الاتصالات المأمونة التابع لشبكة أجهزة إنفاذ قوانين الجمارك التابعة للمنظمة كذلك، لأغراض الاتصال المباشر بالنظر في موانئ ومناطق أخرى. وقد تصدّرت المنظمة العالمية للجمارك المبادرة في إعداد دورة تدريبية مكثّفة، تجري الاستفادة منها في تدريب عدد من العاملين المختارين للانضمام لهذه الوحدات.

٧- في إكوادور، تم التوقيع على مذكرة التفاهم التعاوني بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأجهزة المختصة بإنفاذ القوانين وسلطات الموانئ، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كما تم اختيار موظفي الوحدة المشتركة لمراقبة الموانئ، المنشأة حديثا في ميناء غواياكويل. ثم في الفترة من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، جرت الدورة التدريبية المكثّفة الأولى المخصّصة لأولئك العاملين، ودخلت الوحدة الآن في مرحلة العمل. وعلى مدى الأشهر الستة التالية، سوف يستقبل فريق العاملين زيارات إرشادية من قبل موظفين عاملين في إنفاذ القوانين مختارين من دول أعضاء في المنظمة العالمية للجمارك لتقديم المساعدة إليهم في المراحل المبكرة من عملهم. وسوف يُرسل عدد من الموظفين المختارين أيضا في جولة دراسية تبادلية لمشاهدة تطبيق الطرائق الأمنية والخاصة

بمعاينة وفرز الحاويات في موانئ مشاهة الحجم لديها اجراءات مستقرة بشأن إنفاذ قوانين التصدي والمكافحة. وأما المرحلة التالية من المشروع في إكوادور فسوف تُعنى بتدريب عدد من الموظفين المختارين العاملين في الوحدة المشتركة لمراقبة ميناء مانتا.

٨- في السنغال، تم التوقيع على مذكرة تفاهم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد بوشر الآن باختيار وتعيين موظفي الوحدة المشتركة لمراقبة الموانئ، ويجري إعداد الخطط لتدريب الموظفين وتوفير المعدات.

٩- في عام ٢٠٠٦، سوف يُضطلع بعمليات تقدير تقني في كل من غانا وباكستان، من شأنها أن تسهم في وضع خطط عمل تفصيلية لدعم إدخال البرنامج في مواقع الموانئ المختارة فيها.

١٠- هذا، ومن شأن برنامج مراقبة الحاويات الذي أعدّه المكتب أن يقدم قدرا كبيرا من المساعدة إلى الحكومات المعنية فيما تبذله من جهود بغية استبانة إرساليات الشحن التي تنطوي على خطورة شديدة محتملة في سياق التدفق الدولي للحاويات البحرية التي تنقل بضائع قانونية لأغراض الاستيراد أو التصدير. وقد تم تأمين التمويل البالغ قدره ٨٠٠ ٤٧١ دولار اللازم للمرحلة الأولى من البرنامج. وثمة الآن طلب شديد على هذا النوع من المساعدة، ولكن لا بدّ من تأمين مزيد من التمويل الضروري. ومن الأولويات الجاري العناية بها لدى المكتب العمل مع جهات مانحة لأجل دعم السير قُدمًا بهذه المبادرة بنشرها في موانئ أخرى حيث تَمَسّ الحاجة إلى هذه المساعدة على أشدّ نحو. ويجدر القول بأن القدرات المحسّنة على مراقبة حاويات الشحن البحري مما يتيح هذا البرنامج هي حقيقة بدهية. وباعتماد المزيد من الدول هذا النهج الاستباقي، سوف تزداد الصعوبات التي تحول دون نجاح استخدام الحاويات لأغراض غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات والأسلحة والمتفجّرات والبشر أو لأجل الإرهاب.

ثالثا- مركز آسيا الوسطى الإقليمي للمعلومات والتنسيق

١١- مركز آسيا الوسطى الإقليمي للمعلومات والتنسيق هو مبادرة رئيسية لتعزيز وتطوير التشارك في المعلومات والتعاون فيما بين أجهزة إنفاذ القوانين. ويعمل المكتب "يونوديسي" بالتعاون مع خمسة بلدان من آسيا الوسطى، هي أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وكذلك مع أذربيجان والاتحاد الروسي، على إنشاء مركز إقليمي للمعلومات والتنسيق. وسوف يُصمّم المركز على نموذج مكتب الشرطة الأوروبي

(يوروبول)، أي وكالة استخبارات إنفاذ القوانين الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

١٢- سوف يقدم المركز خدماته باعتباره جهة محورية للاتصالات والتحليلات والتبادلات الخاصة بالمعلومات العملية على نحو سريع ومأمون. وسوف يُعَيَّن في المركز ضباط اتصال من كل من البلدان المشاركة، وسوف يعملون بتعاون وثيق مع مختلف أجهزة إنفاذ القوانين في المنطقة. وإذ أُسندت إلى المركز مهمة أولية في مكافحة الاتجار بالمخدرات من أفغانستان، فإنه سوف يقدم المساعدة في توفير الإمكانيات للاستجابة العملية بأسلوب أكثر تركيزاً وتنسيقاً في مجالات متخصصة، كالتسليم المراقب، مما من شأنه أن يعزز بقدر كبير فعالية إنفاذ القوانين في المنطقة.

١٣- في آذار/مارس ٢٠٠٥، أنشئ فريق للمشروع من ممثلي أجهزة إنفاذ القانون في كل من الدول المشمولة، ليتولّى وضع الوثائق الأساسية الرئيسية. وقد أُنجِز الآن ذلك العمل.

١٤- تمّ تلقّي عروض باستضافة المركز من كل من أذربيجان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وأوفدت بعثة من المكتب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لتقدير مدى ملائمة المواقع المحتملة للمركز، وتم إعداد تقرير تقييمي مفصّل. وبعد أن ينظر فيه فريق المشروع، من المتوقع أن يتم اتخاذ قرار حاسم بشأن الموقع المعين، وذلك خلال اجتماع رفيع المستوى للأطراف المعنية، من المزمع أن يُعقد في طشقند في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ثم سوف يباشر المكتب تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع، بترميم المبنى المختار، وتوفير المعدات المناسبة، وتعيين الموظفين وتدريبهم، والشروع في الأنشطة العملية.

رابعاً- مبادرة ميثاق باريس

١٥- أبرم أكثر من ٥٥ بلدا ومنظمة ميثاقاً في باريس خلال المؤتمر الوزاري بشأن دروب المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي استضافته حكومة فرنسا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد اتفق المعنيون على تدابير متّسقة للحدّ من الاتجار بالمواد الأفيونية بتهريبها من أفغانستان عبر آسيا الغربية والوسطى وأوروبا، وكذلك على الحاجة إلى القيام بعمل أقوى وأفضل تنسيقاً في مراقبة الحدود وإنفاذ القوانين. ودُعي المكتب إلى القيام بمهمة آلية تبادل معلومات، وكذلك إلى توفير المعلومات الشاملة عن أولويات العمل وتحليلها في أشدّ البلدان تأثراً بهذه الظاهرة. وتبعاً لذلك، بادر المكتب إلى استهلال مشروع ميثاق باريس، الذي يتكوّن من آلية استشارية ثنائية التشعب على مستويي مشورة الخبراء والسياسة العامة،

وقاعدة بيانات متكاملة جديدة لدعم التعاون والتنسيق بين الجهات المانحة، أي الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة (ADAM).

١٦- ومنذ استهلال مبادرة ميثاق باريس، تم تنظيم سبعة اجتماعات مائدة مستديرة لخبراء كبار في مكافحة المخدرات، مع تركيز على درب البلقان (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، وإيران (جمهورية-الإسلامية) (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، وبلدان آسيا الوسطى (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، والاتحاد الروسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، وباكستان (آذار/مارس ٢٠٠٥)، وإيران (جمهورية-الإسلامية) (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، وأوروبا الجنوبية - الشرقية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥). وحول الموائد المستديرة، جرى تحليل قضايا الاتجار بالمواد الأفيونية وأنشطة مكافحة المخدرات في البلدان ذات الأولوية، وكذلك استبانة دروب الاتجار الناشئة. وفي عام ٢٠٠٥، شملت تلك المواضيع الحدود الإيرانية-العراقية من خلال أقاليم خوزيستان وكرمنشاه وكورديستان، والحدود التركية على طول البحر الأسود في أقاليم سامسون وترايزون. وقد أوصى المشاركون أيضا بتدابير محدّدة لتحسين التدابير الحالية في مراقبة الحدود وإنفاذ القوانين، وكذلك اجراءات العمل الإصلاحية المراد أن تتخذها الحكومات المعنية ومجتمع الجهات المانحة والمكتب.

١٧- وكان من ضمن أولويات ميثاق باريس المنفّذة في عام ٢٠٠٥ تعزيز تدابير مراقبة الحدود وإنفاذ القوانين على طول دروب الاتجار بالمخدرات. وقد استُهلّت مشاريع جديدة بشأن مراقبة الحدود على طول الحدود بين أفغانستان وطاجيكستان من خلال توفير المعدات والتدريب والخبرة التقنية لأجل بناء قدرة حرس الحدود الطاجيك، عقب انسحاب أجهزة خفر الحدود التابعة للاتحاد الروسي في تموز/يوليه ٢٠٠٥. كما أُنخذ المزيد من إجراءات العمل الخاصة بمراقبة الحدود في كل من قيرغيزستان وتركمانستان. وتم تحسين مستوى موقع مراقبة الحدود بين أفغانستان وأوزبكستان، مع توفير ما يلزم من المرافق الجديدة وأحدث المعدات والتكنولوجيات المتطورة. وفي كل منطقة آسيا الوسطى بأكملها، يجري تعزيز عمليات تحليل المعلومات وتبادل المعلومات على الصعيد الوطني، وذلك لإتاحة المجال لاتخاذ تدابير مركّزة ومحدّدة الأهداف بشأن المراقبة الحدودية. كما تم الاتفاق على إجراءات عمل جديدة بشأن مراقبة السلائف الكيميائية في مواقع عبور رئيسية في آسيا الوسطى. وقد بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ العمل الرامي إلى تحقيق الترابط والانسجام بين الأنشطة المعنية بمراقبة السلائف الكيميائية في جميع أنحاء منطقة آسيا الغربية والوسطى.

١٨- وأما بخصوص كل من إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان، فقد حدّدت اجتماعات المائدة المستديرة في عام ٢٠٠٥ قضايا مراقبة الحدود وإنفاذ القوانين وسنّ

التشريعات، والتي تتطلب إجراءات عمل تصحيحية. وسبق اجتماع المائدة المستديرة الخاص بإيران بعثة تقديرية مشتركة ضمت خبراء دوليين من بلدان مختلفة ووكالات شريكة، قامت بزيارات إلى مواقع حدودية على تماس مع كل من أفغانستان وباكستان وتركيا، وكذلك إلى ميناء بندر عباس في جمهورية إيران الإسلامية على الخليج الفارسي. وتدرّجت إجراءات العمل الموصى بها من تحسين تدابير المراقبة الحدودية المتكاملة، وتعزيز القدرات التحليلية والاستخبارية، ورفع مستوى التدريب وخدمات المشورة بشأن التدابير التقنية والعملية، وتوفير البرامج المعنية بالكلاب الشمّامة، وتوفير معدات المراقبة المتطورة، وإلى تعزيز التدابير المتخذة حاليا في مراقبة الموانئ. وقد تم تلقي التمويل الأولي اللازم لمباشرة تنفيذ مشروع متكامل للمراقبة الحدودية خاص بإيران (جمهورية-الإسلامية) في مطلع العام ٢٠٠٦. وعلى نحو مشابه، تم توفير قدر من التمويل حديثا لأجل مشروع استخباري وتحليلي موسّع خاص بجهاز مكافحة المخدرات الباكستاني، كما تم التوقيع على اتفاق لمباشرة العنصر الخاص بباكستان من مكونات البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب "يونوديسي". وعقب اجتماع المائدة المستديرة في إسلام آباد، اتفق رئيس جمهورية باكستان الإسلامية مع المدير التنفيذي للمكتب على العمل بشأن الإطار القانوني الوطني الحالي، وبشأن خطة رئيسية جديدة خاصة بالمخدرات كإطار استراتيجي للعمل المتوازن على مراقبة المخدرات. وأبلغ عن المتطلبات اللازمة من معدات إنفاذ القوانين والمراقبة، من خلال آلية ميثاق باريس، إلى مجتمع الجهات المانحة، وتجري الآن مفاوضات ثنائية بشأن التعاون في المستقبل. إضافة إلى ذلك، جار استحداث تدابير محدّدة لأجل تعزيز التعاون في عمليات إنفاذ القوانين فيما بين حكومات أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان.

١٩- وأما اجتماع المائدة المستديرة بشأن جنوب شرقي أوروبا فقد اعتمد منهاج عمل اسطنبول، الذي يشتمل على مجموعة من أولويات العمل الإجرائي في التعاون الإقليمي الجديد على إنفاذ القوانين والمراقبة عبر الحدود، وتقوية تدابير مراقبة السلاسل والأشكال الجديدة من إنحاز البرامج التدريبية على الصعيد الإقليمي من خلال عدّة وسائل ومنها استخدام الأكاديمية الدولية التركية الخاصة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة كمركز تدريبي ومرجعي إقليمي. وقد اتفق الشركاء في ميثاق باريس على إنشاء لجنة لمجتمع أجهزة مكافحة المخدرات الأجنبية، يكون مقرّها في اسطنبول كمنصة لتبادل المعلومات العملية والقيام بالعمليات المشتركة. وتم الاتفاق أيضا على تعزيز دور المركز الإقليمي للمبادرات التعاونية في أوروبا الشرقية الجنوبية على مكافحة الجريمة العابرة للحدود والتعاون معه باعتباره نظيرا في المنطقة بشأن تبادل المعلومات العملية عن الاتجار غير المشروع. وقد أعدّ

أول هذه المشاريع الجديدة التي تُعنى بهذه التوصيات في عام ٢٠٠٥، وذلك لمباشرة تنفيذها في مطلع العام ٢٠٠٦.

٢٠- وقد أثبتت منذ الآن مبادرة ميثاق باريس أنها آلية عمل قوية ومتحركة، قادرة على إطلاق برامج متسقة ومحددة الأهداف للمساعدة الدولية بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات. وحسبما أكدّه الفريق الاستشاري بشأن السياسة العامة التابع لميثاق باريس، الذي اجتمع في فيينا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فقد نجحت المبادرة في تيسير تحقيق توسّع بالغ الدلالة لبرامج المساعدة في إنفاذ القوانين في مناطق مستهدفة رئيسية. وفي عام ٢٠٠٥ فحسب، تلقى المكتب "يونوديسي" تمويلا إضافيا يُقدّر بنحو ١٢ مليون دولار لأجل تمويل الأنشطة ذات الأولوية في ميثاق باريس في إيران (جمهورية-الإسلامية) وآسيا الوسطى وأوروبا. وعمد عدّة شركاء، بما في ذلك إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية، إلى توسيع نطاق مشاريعها الثنائية في هذا الصدد. كما يجري تطوير شراكات قوية بين المكتب والجماعة الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمنظمة العالمية للجمارك ومنظمات أخرى، لكي تشمل أنشطة مشاريع مشتركة جديدة.

٢١- وبناء على هذه النتائج وإمكانات مبادرة ميثاق باريس للترويج لاستجابة مشتركة في عمليات إنفاذ القوانين، أعرب الفريق الاستشاري بشأن السياسة العامة عن دعم قوي للمكتب "يونوديسي" لأجل مواصلة المبادرة. وقد تم الاتفاق على جدول زمني لمحور التركيز المواضيعي والجغرافي الخاص باجتماعات المائدة المستديرة لعام ٢٠٠٦، كما تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحسين المشاركة ضمن إطار الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة (أدام) من جانب جميع الجهات المانحة والبلدان المتأثرة، باعتبار ذلك أفضل وسيلة لاجتناب الازدواج في الأنشطة وتحقيق التنسيق في المساعدات التقنية.

خامسا- الآلية المؤتمتة لمساعدات الجهات المانحة

٢٢- الآلية المؤتمتة لمساعدات الجهات المانحة (وموقعها الشبكي www.paris-pact.net) هي أداة لتنسيق المساعدات التقنية مأمونة ذات موقع على الشبكة الالكترونية العالمية، أُطلقت في إطار مظلة مبادرة ميثاق باريس. وقد بوشر باستحداثها في أوروبا الشرقية الجنوبية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بإنشاء فريق مشروع مقررّه في صوفيا. والأهداف التي ترمي إليها هذه الآلية هي إيجاد وسيلة تعاون مؤتمتة للمساعدات التقنية بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة

المقصودة والعمل على اجتناب التداخل أو الازدواج في الموارد، وتحقيق المستوى الأمثل في زيادة القيمة العملية في أنشطتها المعنية بالمساعدة التقنية.

٢٣- وباستخدام هذا النظام، يُوفّر الوعي للجهات المانحة لكي تدرك أنشطة المساعدة التكميلية في مجالات اهتمامها، وبذلك يكون بمسئعها أن تنظر في امكانية إقامة الشراكات في أنشطتها المعنية بالمساعدة أو تصميمها بحيث تتلاءم مع أنشطة الجهات الأخرى التي تقدّم المساعدة. ومن البدائل المتاحة أن الجهات المانحة إذا ما ارتأت أن ثمة حاجة معيّنة تحظى بالعناية بها من قبل، تستطيع أن تنقل تمويلها إلى مجالات رئيسية أخرى. ومن ثم فإن هذه الآلية المؤتمتة (ADAM)، التي تستخدم تكنولوجياات الشبكة العالمية (الإنترنت) الحديثة، هي آلية متاحة لتقديم المساعدات السريعة والواضحة.

٢٤- ويستعمل مستخدمو هذا النظام رابط الاتصال المؤتمت من خلال المراسلات الإلكترونية وسبل الوصول المتاحة لهم للاطلاع على وثائق المشاريع المخزونة في النظام عن أنشطة المشاريع التي لها تاريخ سابق أو الجارية أو المخطط لها، التي يهتم أن تكون متضاربة. وهذه المعلومات القيمة تمكّن الجهات المانحة إمّا من الاستناد إلى المهارات أو التدريب أو المعدات المقدّمة سابقاً وإمّا اللجوء من نحو آخر إلى تحديد فجوة معيّنة لتوجيه المزيد من الانتباه التفصيلي إليها. وتصدر الآلية المؤتمتة المذكورة طلبات مؤتمتة للحصول على معلومات حديثة العهد إلى مديري المشاريع والشركاء لتيسير اقتفاء مسار مؤشرات الأداء الرئيسية، ومن ثم الحفاظ على المعلومات حديثة العهد و"حية". وبواسطة هذه الآلية المؤتمتة، تجري عملية التنسيق كلها بسرعة وكفاءة.

٢٥- في شباط/فبراير ٢٠٠٥، عُزّزت الآلية المؤتمتة لمساعدات الجهات المانحة بالخرائط التي تغطي منطقة ميثاق باريس بأجمعها (أفغانستان، وإيران (جمهورية-الإسلامية)، وباكستان، والاتحاد الروسي، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وأوروبا). وعقد أول اجتماع خبراء تقني بشأن الآلية المؤتمتة في صوفيا في آذار/مارس ٢٠٠٥، وأنشأ جهات وصل محورية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الوكالات في البلدان المانحة والمستفيدة، وكذلك المنظمات الدولية. ووضعت مبادئ توجيهية عملية لأجل جهات الوصول المحورية في نيسان/أبريل، ثم في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، سُكّلت إعداد أدلة المستعملين والمواد الترويجية. وتم تحميل النظام بالبيانات الحيوية عن المساعدات التقنية، المستمدّة من أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان والاتحاد الروسي وآسيا الوسطى وأوروبا الجنوبية-الشرقية. ويوجد حالياً أكثر من ٨٠ جهة من مستعملي الآلية المؤتمتة من مختلف أنحاء منطقة ميثاق باريس؛ كما إنها تتضمن حالياً أكثر من ٣٠٠ مدخل من مدخلات مشاريع المساعدة التقنية الراهنة.

وإمراعاة مردود المعلومات المرتجعة من المانحين، بوشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تطوير الآلية المؤتمتة. وهي تتيح الآن أدوات مؤتمتة تماما لإبراز سمات المواضيع وإعداد الرسوم البيانية والجدول.

سادسا- التدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب

٢٦- المبادرة المعنية بالتدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هي عنصر هام في الإنجاز البرنامجي الخاص ببناء القدرات بغية تطوير المهارات في إنفاذ القوانين. وقد بوشر العمل بشأن هذه المبادرة من خلال أربعة مشاريع إقليمية في شرقي آسيا، استجابة إلى الحاجة إلى اتباع نهج مرن وابتكاري وفعل في إنجاز التدريب المقدم لأجل العاملين في إنفاذ قوانين المخدرات. وسرعان ما بين النجاح في المشروع الأول أن ذلك النهج يقدم حولا جديدة فعالة في تجاوز عراقيل التدريب الوطنية والإقليمية التقليدية.

٢٧- من حيث المنهجية المتبعة، يقدم التدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب دورات تدريبية موحدة قياسيا بلغات البلدان المتلقية. كما إنه يتيح اتباع نهج تفاعلي في حل المشاكل يثير التحدي والحوافز لدى الطالب المتدرب. ويقدم مقررات البرنامج الدراسية بأشكال عالية النوعية من السرد الصوتي والصور والخطوط والرسوم البيانية، وتتضمن أيضا أشرطة مصورة (فيديو) ورسوما متحركة تفاعلية. وحتى هذا التاريخ، تم إنتاج ما يربو على ١٥٠ ساعة من مواد التدريب. ومن ضمن الأمثلة على مضمون المقررات، المأخوذة من الدورات على تقنيات المنع في الموانئ البرية والبحرية والجوية، وحدات غطية بشأن تقدير المخاطر وتحديد الأهداف واستبانة الملامح والسمات، ومؤشرات المخاطر في بضائع الشحن، وتحليل الوثائق، ومعاينة جوازات السفر. وكذلك تتضمن المجالات الأخرى المشمولة تقنيات تفتيش الأشخاص والمركبات وحمولات الشحن، إلى جانب المهارات الخاصة بالمقابلات والاستجواب.

٢٨- ويُقدم الآن برنامج التدريب على إنفاذ القوانين القائم على الاستعانة بالحاسوب باثنتي عشرة لغة في ١٩ بلدا، بما في ذلك بربادوس وكمبوديا والصين وفيجي وإندونيسيا وجامايكا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية ماليزيا وميانمار ونيجييا والفلبين وتايلند وتركيا وفيت نام. وقد استفاد من البرنامج التدريبي حتى الآن زهاء ٥٠.٠٠٠ شخص من الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين. وتتضمن قائمة بلدان المشاريع الممولة المحطّط للقيام بها في عام ٢٠٠٦، الرأس الأخضر وإثيوبيا، وثمانية بلدان أخرى في المنطقة

الكاريبية، وخمسة دول في آسيا الوسطى. ومن بين مواضيع المشاريع التي هي في انتظار التنفيذ ورهن لتوافر التمويل، بيلاروس والبرازيل والاتحاد الروسي وجزر المحيط الهادئ.

٢٩- أحد العناصر الهامة في البرنامج تعديل مضمون الدورة التدريبية لتجسيد الأطر والخصائص العملية المحلية. وقد قدّم المواد التدريبية في الوحدات النمطية خبراء في الموضوع من جميع أنحاء العالم، ومن ثم يُقدّم التدريب في الموقع بواسطة مراكز مخصّصة للتدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب. وهذه المراكز يمكن أن تُقام بالقرب من أماكن العمل، مما يقلّل من تكاليف السفر التي كثيراً ما تكون مرتبطة بالتدريب في المواضيع المركزية. ويشرف على سير عمل كل مركز منشأ مدير محلي للتدريب سبق أن قام المكتب "يونوديسي" بتدريبه هو نفسه.

٣٠- كما أثبت التدريب التفاعلي فعاليته لعدد من الأسباب. فهو يتيح الفرصة لتلقّي تدريب فردي شخصي يمكن الطالب من التعلّم بحسب وتيرته وارتكاب الأخطاء وتصحيحها من دون حرج. فالحاسوب هو "المدرّب"، مما يعني أن التدريب لا يعتمد على حضور خبراء، في حين أن مضمون المقرّرات معدّ بحسب أفضل الممارسات المتبعة دولياً. والطلاب الذين استكملوا الدورات وجدوها حافزة وجذابة؛ وهي حقيقة تبيّنت في تقييمات اختبار ما بعد الدورة العالية النتائج. علماً بأن الإضافة إلى برامج التدريب ورفع مستواها بمواد دراسية مقرّرة جديدة يتم بسرعة وبطريقة فعّالة من حيث التكلفة.

٣١- ومن المكاسب الإضافية للمؤسسات التي تطبّق برنامج التدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب نظام إدارة التعليم. إذ يُختبر الطالب قبل مباشرة كل وحدة تدريب نمطية وبعدها أيضاً. ويسجّل نظام إدارة التعليم اسم كل طالب وموضعه، والدورات المضطلع بها، والدورات المستكملة، والدرجات المحصّلة ما قبل الاختبارات وما بعدها. ونتيجة لذلك، تُتاح للأجهزة سبل وصول مباشرة إلى الوضع الراهن للتدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب في تنظيماتها بأكملها، مع توفير بيانات قيّمة عن نتائج تقييم قاعدة المهارات الخاصة بموظفيها على خط المواجهة.

٣٢- والبرنامج يواصل النمو والتطور. ولا تزال تصدر على الخط الحاسوبي المباشر موضوعات مقرّرات دراسية جديدة في المنهاج، وكذلك مجالات جديدة يُعتبر فيها التدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب واسطة فعّالة. علماً بأن الكثير من الوحدات النمطية الحالية يمكن تطبيقها بقدر متساو على مكافحة الجريمة المنظمة، في حين يجري تطوير مواد جديدة

تشمل العمل على مكافحة الاتجار بالبشر، ومراقبة السلائف الكيميائية، ودورة استخباراتية متخصصة لأجل الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين.

٣٣- كذلك فإن البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع للمكتب "يونوديسي" قد اعتمد التدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب كمنصة عمل رئيسية للتدريب ورفع مستوى الوعي لأجل سلطات إنفاذ القوانين. وثمة اهتمام متزايد من جانب القطاع المالي الخاص في الانضمام إلى هذه المبادرة. وفي إطار البرنامج العالمي المذكور ومن خلال استخدام الخبرة التقنية لدى المرشدين المعيّنين محلياً، يعمل المكتب على تعزيز القدرة وتقديم المهارات والخبرات الجديدة بغية مكافحة غسل الأموال.

٣٤- وقد اشتدّ الطلب من الدول الأعضاء على برنامج التدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب. وبغية تدبّر التوقعات والحفاظ على تقديم برنامج التدريب على نحو منظم، أنشأ المكتب وظيفة منسّق متفرّغ في مكتبه الإقليمي في تايلند. ومن خلال العمل وفقاً لاستراتيجية محدّدة بوضوح وُضعت بواسطة قسم مكافحة الاتجار غير المشروع التابع للمكتب في المقر، يعمل هذا المورد الخاص بالتدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب على تلبية حاجة مهمة فيما يخص بناء القدرات على إنفاذ القوانين لدى الدول الأعضاء.

سابعاً- مراقبة السلائف الكيميائية في جنوب شرقي آسيا

٣٥- مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة بمراقبة السلائف الكيميائية في منطقة جنوب شرقي آسيا كانت هي الأولى من سلسلة من الأنشطة في هذا الميدان المتخصص. وعقب إدخال هذا البرنامج في تايلند في عام ١٩٩٤، أخذ يُنفذ الآن، بعد انقضاء أكثر من عقد من الزمن عليه، من خلال الشراكة في تسعة بلدان في شرقي آسيا وجنوب شرقيها.

٣٦- لا بدّ من القول بأن الانخفاض الجدير بالاعتبار في ناتج الأفيون وما نجم عنه من هبوط في انتاج الهيرويين في المنطقة في السنوات الأخيرة، قد حلّ محلّه تحدّ جديد، هو اتّساع صنع المنشّطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع في المنطقة. فقد كُشفت وفُكّكت مواقع للصنع جديدة وكبيرة الحجم في بلدان غير مراكز صنع المنشّطات الأمفيتامينية المستقرة منذ وقت طويل في المناطق الحدودية بين جنوب شرقي الصين وميانمار. كما ظهرت الفلبين كمركز جديد وخطير الشأن لصنع المنشّطات الأمفيتامينية، في حين يبدو أن إندونيسيا أصبحت قاعدة مستجدة لانتاج المركّب الاصطناعي ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (المعروف

أيضا باسم إكستاسي). كما إن السلائف الكيميائية التي تمّ صنع العقاقير غير المشروع في المنطقة تُسرّب في الأكثر من داخل المنطقة نفسها، ثم تُهرّب إلى المختبرات السريّة. كذلك تُهرّب السلائف الكيميائية المصنوعة في المنطقة إلى خارجها لدعم الصنع السري في أماكن أخرى.

٣٧- وبغية التصديّ للاتجار الخطير بالسلائف وكبح صنع المنشطات الأمفيتامينية بفعالية في المنطقة، تحتاج السلطات الوطنية لمراقبة المواد الكيميائية والعاملون في أجهزة إنفاذ القوانين على خط المواجهة أن يكونوا جميعا أفضل اطلاعا وتدريباً. وهذا يُعدّ تحدياً كبيراً للدول ذات الموارد المحدودة والعدد القليل من المدربين من ذوي المعرفة والخبرة في هذا الميدان المتخصص. واستجابة إلى ذلك، وبرعاية البرنامج الإقليمي لمراقبة السلائف الذي يضطلع به المكتب في شرقي آسيا، أعدّ المكتب أيضاً برنامج تدريب على شكل قرص فيديو رقمي متعدّد الاستعمالات (DVD) مع كتيّب يحتوي على جميع مسائل التعليم الأساسية. وهذا البرنامج يزوّد الموظفين المسؤولين بالمعرفة الضرورية لاستبانة المحاولات الرامية إلى تسريب السلائف وتخويرها بحسب خصائص المواد الكيميائية المعدّة للبيع والتوزيع مما هو شائع في عمليات مختبرات العقاقير السريّة. ويُوزّع القرص (دي في دي) باللغة الوطنية لدى المتلقين، وتُستعمل فيه مؤنّرات صوتية ورسوم بيانية متحرّكة، وكذلك نصوص وسرد على الشاشة حفاظاً على ميزته الحافظة والجذابة.

٣٨- وحتى هذا التاريخ، وزّع المكتب ٨ ٠٠٠ قرص (دي في دي) و ٣٦ ٠٠٠ كتيّب باللغات الوطنية في تسعة بلدان في شرقي آسيا. وبمبادرة خاصة أنتجت الصين ٢٥٠ ٠٠٠ مجموعة إضافية لغرض استعمالها داخلياً. إضافة إلى بلدان المشروع، فإن بروني دار السلام، وإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين، واليابان وجمهورية كوريا، ودول آسيا الوسطى تستعمل أيضاً القرص (دي في دي) لأجل التدريب على مراقبة السلائف. وجار أيضاً دمج هذه المادة التدريبية في مناهج عدد من أكاديميات التدريب على إنفاذ القوانين.

٣٩- في عام ٢٠٠٥، وفي غضون ستة أشهر من إطلاق قرص التدريب (دي في دي) في شرقي آسيا، تم تدريب أكثر من ١٠ ٥٠٠ موظف من العاملين المسؤولين عن مراقبة السلائف. وفي وقت إعداد التقرير الحالي يَبْنَت كل من كولومبيا وميانمار وتايلند وفيت نام أنه تم حتى حينذاك تدريب ما مجموعه ١٩ ٣٠٠ موظف من العاملين في هذا الميدان.

٤٠- علماً بأنّ مما يتساوى في الأهمية مع اعتراض مسار السلائف المتّجر بها أثناء عبورها هو منع تسريبها عند المصدر. وقد عمل المكتب مع البلدان الشريكة التسعة نفسها في منطقة

شرقي آسيا لصوغ علاقة شراكة بين أوساط الصناعة الكيميائية والسلطات الحكومية، تهدف إلى منع تسريب السلائف الكيميائية من التجارة المشروعة. وعقب النجاح الذي حقّفته منهجية قرص الفيديو التدريبي (دي في دي) المخصّصة للموظفين العاملين في إنفاذ القوانين، أطلق المكتب قرص فيديو (دي في دي) ثانياً يحتوي على برنامج تدريبي وكتيّب متعلق به بعنوان "قمع صنع العقاقير غير المشروعة: دور الصناعة الكيميائية" في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وهذه مبادرة تستهدف التدريب الجماعي لموظفي شركات الصناعة الكيميائية، بإعلامهم بأخطار تسريب السلائف الكيميائية وتبيان دورهم في منع تسريبها. وقد تم تقديم أكثر من ١٠ ٠٠٠ مجموعة من الأقراص والكتيّبات باللغات الوطنية إلى تسعة بلدان مشاركة. وللمرة الثانية، أنتجت الصين بمبادرة منها ١٢ ٠٠٠ مجموعة إضافية لتلبية احتياجات الصناعة الكيميائية الضخمة الحجم لديها.

٤١- وسوف يواصل المكتب عمله بشأن هذه الشراكات المنشأة بين القطاعين العام والخاص. وجار الآن العمل على صياغة مشروع مدوّنة لقواعد السلوك خاصة بالصناعة، وكذلك وضع خطط لوضع مبادئ توجيهية للصناعة، بما في ذلك توفير حوافز للتشجيع على التعاون. كما يجري التخطيط حالياً لمرحلة المستقبل لأجل إعداد أدوات تدريب للبلدان بغية تحسين قدرتها على التحقيق في عمليات المختبرات السريّة وتفكيكها على نحو سليم.

ثامناً - حماية الشهود

٤٢- حماية الشهود هي مجال مهم آخر من مجالات التركيز التي يُعنى بها المكتب. ذلك أن الشهود، سواء أكانوا ضحايا أم لا، هم دعامة التحقيقات والملاحقات القضائية. وأحد المتطلّبات الأساسية التي لا غنى في تحقيق الفعالية في تفكيك عصابات الاتجار بالمخدرات والجماعات الإجرامية المنظّمة هو ضمان وضع التدابير في موضعها لأجل توفير ما هو ضروري من المساعدة والدعم والأمن والحماية للشهود.

٤٣- كما إن البعد العابر للحدود الوطنية في الاتجار بالمخدرات هو تحدّي إضافي يتطلّب التعاون على الصعيد المشترك بين الوكالات والأجهزة وعلى الصعيد الدولي بشأن الجهود المعنية بحماية الشهود لكي تكون فعّالة. وفي هذا الصدد، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية (المرفق الأول من قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥) توفر الإطار اللازم لمثل هذا التعاون، وتلزم الدول الأطراف قانوناً بحماية الأشخاص الذين يدلون بشهاداتهم.

٤٤ - بغية إعداد دليل عملي للممارسات الجيدة يشمل الجوانب القانونية والعملية على حدّ سواء، يُكمّل بمواد التدريب المناسبة، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يدعو إلى عقد سلسلة من اجتماعات أفرقة الخبراء. عُقد أولها، وهو يتعلق بالمسائل القانونية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ثم أعقبه في تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماع إقليمي لدول أمريكا اللاتينية. وسوف يُعقد اجتماعان إقليميان آخران لفريقي خبراء في عام ٢٠٠٦. ومن شأن المعلومات المستمدة من مختلف أفرقة العمل أن تسهم في الدليل العملي الخاص بالممارسات الجيدة والمواد التدريبية المراد أن تستخدمها سلطات القضاء والادعاء العام وإنفاذ القوانين.

تاسعا- خفض الطلب

٤٥ - واحد من المجالات الأخرى التي يقدّم فيها المكتب المساعدة هو مجال خفض الطلب على المخدرات والعقاقير. ذلك أن من المشاكل الرئيسية التي تواجه دول العبور الزيادة الحاصلة في تعاطي المخدرات على الصعيد الداخلي، مما هو تبعه مباشرة ناجمة عن أن نسبة معيّنة من المخدرات المتاجر بها عبر بلدانها يبقى داخل البلد المعني. وهذا يؤدّي إلى التعاطي في أوساط السكان المحليين، أي ما يسمّى أثر التفشّي الجانبي. وطوال السنوات الأخيرة، دأب المكتب على تقديم المساعدة إلى عدد من بلدان العبور التي تواجه مشكلة في تعاطي المخدرات، وذلك على شكل مبادرات محدّدة الأهداف وكذلك كجزء من برامج إقليمية وعالمية أوسع نطاقا.

٤٦ - من ثم فإن البرنامج العالمي لتقدير مدى تعاطي المخدرات قد قدّم المساعدة في إنشاء شبكات إقليمية لرصد الانتشار الوبائي في مناطق الكاريبي وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب الصحراء الأفريقية وشمال أفريقيا. وهذه النظم الخاصة بالمعلومات عن المخدرات تعمل على تقدير أوضاع تعاطي المخدرات ورصد الاتجاهات السائدة، وتقديم المعلومات المفيدة للاستعانة بها في تحديد الأولويات، ودفع مسار وضع السياسات العامة وتحديد أهداف إعداد الميزانيات استجابة إلى ما يستجدّ من مشاكل تعاطي العقاقير والمخدرات.

٤٧ - أما في ميدان الوقاية فقد أنشأ المكتب شبكة شباب عالمية ذات تفرّعات إقليمية للتعاون مع المنظمات الشبابية غير الحكومية بغية استبانة أفضل الممارسات في الوقاية الشبابية وتوفير التدريب للترويج لاتباع تلك الممارسات في المنظمات المكلفة بمهام تتعلق بالتصدي لتعاطي المخدرات في أوساط الشباب. ففي آسيا الوسطى، تم تنفيذ برنامج توعية خاص بوسائل الإعلام، يُعنى بتزويد الصحفيين بمعلومات أكثر دقة وقائية عن مشكلة تعاطي المخدرات وذلك لتمكينهم من إعلام الجمهور على نحو أفضل عن هذه القضية. ومن

المتوخى القيام بمبادرات توعية إعلامية مماثلة لأجل جنوب شرقي آسيا. وفي أفريقيا، نفذ المكتب برنامجا لاستحداث شبكة خبراء محليين بشأن خفض الطلب على المخدرات، الهدف منها تعزيز الخبرة المتخصصة في البلدان الأفريقية التي تواجه أنماطا جديدة في تعاطي المخدرات.

٤٨- يُلاحظ أن الأنماط المستجدة والمتزايدة في تعاطي المخدرات تتسبب في حدوث مشاكل محدّدة خاصة بقطاع الصحة. كما إن خدمات المعالجة وإعادة التأهيل غير متطورة جيدا في كثير من دول العبور. وقد اضطلع المكتب بعدة مبادرات لتعزيز قدرة هذه البلدان، وتقديم المساعدة إليها في توفير خدمات معالجة محدّدة الأهداف وفعّالة للمدمنين على تعاطي المخدرات. كذلك في بلدان كومنولث الدول المستقلة، نُفذت برامج تدريب بشأن تنويع خدمات المعالجة، بغية استبانة الثغرات ومواضع الخلل في مدى الشمول، وتحسين تدابير الدعم التبعية لأجل خدمات المعالجة، وتوسيع نطاق تقديم خدمات المعالجة.

٤٩- وفي مشروع جديد ولكنه ذو صلة بالموضوع، يعمل المكتب على استحداث شبكة من مقدّمي خدمات المعالجة لأجل تقديم المساعدة في توفير أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المحدّدة الخاصة بالمعالجة. وتتكوّن الشبكة من مراكز قادرة على إنجاز وتعميم مجموعة متنوعة من برامج المعالجة وإعادة التأهيل الفعّالة في جميع المناطق، والتي سوف تركز على تطوير أفضل الممارسات في الموضوعات ذات الأولوية في معالجة تعاطي المخدرات، واستحداث المواد التدريبية الضرورية، وبناء قدرة العاملين في مهن المعالجة، حيث تمس الحاجة إليها على أشدّ نحو.

٥٠- وأخيرا، فإن إحدى المسائل الرئيسية ذات الصلة بنشوء تعاطي المخدرات المستجدة في دول العبور، هي ظهور تعاطي المخدرات بالحقن ودواعي القلق الجدية بشأن انتشار الأيدز وفيروسه (إتش آي في) (الهييف)/الأيدز). والمكتب (يونوديسي) بصفته المشارك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) (يونأيدز)، قد بادر إلى إطلاق عدّة برامج في عدد من البلدان الرئيسية المعرضة للأخطار بغية التصدي إلى هذه المسألة. وعلى وجه الخصوص، استهدفت بلدان في آسيا الوسطى وكومنولث الدول المستقلة لأجل تنفيذ برامج بالاستناد إلى انتشار الأيدز وفيروسه وتعاطي المخدرات على حدّ سواء، وخطورة ظاهرة انتشار الأيدز وفيروسه في السجون، وقابلية التعرّض لخطر الأيدز وفيروسه فيما يتعلق بظاهرة الاتجار بالأشخاص.

٥١- ودعما لجهود المكتب، فإن ٢٣ شخصا من الموظفين العاملين حصرا بشأن الأيدز وفيروسه سوف يُعيّنون في دول عبور مختارة في مطلع العام ٢٠٠٦ لأجل دعم صوغ البرامج، وضمان تطبيق أفضل الممارسات، والمساعدة على تصميم وتنفيذ عناصر برنامجية حاسمة أخرى.

٥٢- وعلى وجه التحديد، فإن أفغانستان وآسيا الوسطى (كازاخستان وأوزبكستان) وجنوب شرقي آسيا (بنغلاديش وكمبوديا والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند وفيت نام) وعددا من الدول العربية (الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية) كلّها مستهدفة في العمل على تحسين أطرها القانونية والسياساتية فيما يتعلق بانتشار الإصابة بالأيدز وفيروسه في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن وفي بيئات السجون. وسوف ينصبّ التركيز على إنشاء بيئات مؤاتية للقيام بعمليات تدخل سريعة وواسعة النطاق وشاملة في هذا الصدد. إضافة إلى ذلك، جار اتخاذ إجراءات عمل لتيسير وتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين بالأيدز وفيروسه ومقدمي الخدمات المباشرة لمتعاطي المخدرات بالحقن وكذلك نزلاء السجون. والدروس المتعلّمة من خلال هذا العمل سوف تُوثّق ويُتحقّق من صلاحيتها وتُعمّم على جمهور أوسع نطاقا في مناطق أخرى لكي يسترشد بها أولئك المعنيون جميعا في توجيه جهودهم الرامية إلى التصديّ لمسائل الأيدز وفيروسه.

عاشرا - استنتاجات

٥٣- إضافة إلى المبادرات المحدّدة التي سلّط الضوء عليها هنا، نفّذ المكتب (يونوديسي) كثيرا من أنشطة المشاريع الأخرى في تقديم طائفة واسعة من تدابير المساعدة إلى الدول الأعضاء لأجل التصديّ للمخاطر الناجمة عن عبور العقاقير غير المشروعة.

٥٤- في عام ٢٠٠٦، تشمل خطط المكتب توسيع نطاق البرنامج العالمي لمراقبة حاويات الشحن، وتنفيذ المزيد من برامج التدريب القائم على الاستعانة بالحاسوب بشأن إنفاذ القوانين، وكذلك المزيد من التدابير الرامية إلى تعزيز التشراك في المعلومات فيما بين أجهزة إنفاذ القوانين على الصُّعد عبر الحدود والإقليمية والدولية. ويشمل هذا أيضا استحداث مركز جديد للمعلومات والتنسيق في إنفاذ القوانين خاص بدول الخليج ممثال لمركز دول آسيا الوسطى الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى (انظر الفقرات ١١-١٤ أعلاه).

٥٥- أما فيما يتعلق بمبادرة ميثاق باريس، فيجري التخطيط لعقد مؤتمر بارز في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قبل مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية بغية توسيع مضممار المبادرة

لتشمل مسائل عدّة ومنها غسل الأموال والفساد والاتجار بالأشخاص وتمويل الإرهاب وسائر أشكال الجريمة المنظمة.

٥٦- سوف يكون مفتاح النجاح في الجهود مستقبلا التزاما من جانب الدول الأعضاء بدعم هذه الأنشطة. وإضافة إلى توفير التمويل، لعلّ الدول الأعضاء ترغب أيضا في النظر في إمكانية الإسهام بالخبرة التقنية والموارد اللازمة لمواصلة دعم النهج الابتكارية والتدابير المستحدثة التي يتبناها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
